للعلوم الانسانية

مجلة السلام الجامعة

مجلة فصلية محكّمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد العشرون

الرقم الدولي للمجلة

(2522 - 3402)

ISSN - 2959555-X (Print)

ISSN - 29595541- (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

آب

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:

(2127) لسنة 2015 ميلادية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

مجلة السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ٢٠
آب - ٢٠٢٥ م

الرقم الدولي للمجلة (2522-3402)

ISSN - 2959-555X (Print)

ISSN - 2959-5541 (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١-اسم المجلة: مجلة السَّلام الجامعة
٢-اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية
٣-جهة الاصدار: كلية السَّلام الجامعة
٤-الموقع الالكتروني: **www.alsalam.edu.iq**
٥-البريد الالكتروني: **journal@alsalam.edu.iq**
٦- رابط المجلة على موقع المجلات الأكاديمية العراقية:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

المراجعة اللغوية:
أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية
الأستاذ طارق العاني / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني:
أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:
اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:
البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع:
جمهورية العراق، والدول العربية، والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: (2127) لسنة 2015 ميلادية
الرقم الدولي للمجلة: (3402 – 2522)
ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)

رئيس التحرير:

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني

معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير:

أ.م. د. أحمد عباس محمد/ التخصص: فلسفة أصول الدين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية/ كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi
لغة عربية – عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير

٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني / Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani
إدارة تربوية – معاون العميد للشؤون العلمية – كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير

٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد / Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed
فلسفة أصول الدين – كلية السلام الجامعة / مدير التحرير

٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي / Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji
علوم جغرافية –ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة / Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba
علوم تاريخ – جامعة بنغازي/ ليبيا

٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج / Professor Dr. Abdullah Belhaj
لغة عربية – جامعة سوسة / تونس

٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله / Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah
تخطيط ستراتيجي – مركز البحوث / بريطانيا

٨. الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي / Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi
فلسفة في الشريعة الإسلامية – فقه مقارن، قسم الشريعة – كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

٩. الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي / Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i
علم النفس الرياضي / كلية السلام الجامعة

١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم / Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة

١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم / Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة

١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري / Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari
إدارة أعمال تنمية بشرية / كلية السلام الجامعة

١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم / Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom
رئيس قسم المالية والمصرفية / كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعدُ:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد العشرون من «مجلة السّلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلميّة العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم. يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراساتٍ من نتاج أساتذة الكلية وعددٍ من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية (العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكلٍ علميّ منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه. ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدّم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي
عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعًا على الحاسوب بنظام Simplified Arabic على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم .(A4)

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) Bold .

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢) Bold .

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءًا من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهدًا بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقًا للأنموذج المعتمد في المجلة

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهرًا واحدًا من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقًا للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يومًا.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥.٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي) من داخل العراق، و(١٥٠) دولارًا من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، رابط الموقع:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

دليل المقوِّمين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلًا ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية العلمية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١	أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي الباحثة: طيبة عبد الرزاق صبار عبد الرزاق	نَوَادِرُ الإمَام الشَّافِعِي فِي كِتَابِ نَوَادِرِ الْفُقَهَاءِ لِلجَوهَرِي فِي بَابِ الْحُدُودِ وَالجِنَايَاتِ وَالدّيّاتِ / دِرَاسَةٌ فِقهِيةٌ مُقَارَنَةٌ	١٩ – ٥٢
٢	أ.د. محمد جاسم محمد زويد	الإجماع عند الأُصوليين نماذج تطبيقية في كتاب «اختلاف الفقهاء» للإمام الطبري (ت٣١٠هـ)	٥٣ – ١٠٤
٣	أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري م.م. محمد إسماعيل حسين جياد	أحكام المخنث بين الشريعة والقانون العراقي	١٠٥ – ١٢٤
٤	أ.د. عبد الكريم عبد الغني عبد الكريم أ.م.د. عبد الستار صالح هوبي	«العُجالة في حكم بيع العدّة والأمانة» للشيخ العلامة إبراهيم بن حُسَيْن بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن احْمَد ابْن بيري زاده الحنفي (١٠٢٣هـ – ١٠٩٩هـ) دراسة وتحقيق	١٢٥ – ١٤٨
٥	أ.م.د. محمود رجب محمد	حقيقة النسخ في القرآن الكريم بين المثبتين والنافين	١٤٩ – ٢٠٦
٦	أ.م.د. ياسين طه حسن شطب	حرية اعتناق الإسلام من غير المسلمين ووسطية الفكر الإسلامي / دراسة عقدية	٢٠٧ – ٢٣٨
٧	أ.م.د. أحمد سعيد علوان	إنصافُ النّحاة بمنهجِهم وبأسبابِ تقليلِ استشهادِهم بالقرآنِ والحديثِ النّبويِّ	٢٣٩ – ٣١٠
٨	أ.م.د. هيفاء رزاق ناهي	دور الوسائل التربوية في مجابهة الغلو والتطرف وفق المنظور القرآني	٣١١ – ٣٤٢
٩	أ.م.د. ميساء لؤي عبد الله	تاريخ التحولات السياسية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ وأثرها في العلاقات العراقية – الإسبانية	٣٤٣ – ٤٠٤

١٠	أ.م.د. أنس سعد عبد الهادي العساف	آية حلف اليمين دراسة أصولية	٤٠٥ – ٤٧٠
١١	أ.م.د. بشار صبيح محمد أ.م.د. باسم علي حسين أ.م.د. جلال عازل غزال	حالات وقف القسم في الميراث الإسلامي / الشك في وجود الوارث ونوعه انموذجا / دراسة فقهية مقارنة	٤٧١ – ٥٠٢
١٢	م.د مجيد عبود فهد	دور شبكات التواصل الاجتماعي في اثارة نزعة الاستهلاك التفاخري لدى الجمهور دراسة مسحية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في مدينة بغداد للمدة من ٢٠٢٣/١٢/١ الى ٢٠٢٤/٤/١	٥٠٣ – ٥٤٦
١٣	م.د. عبد الرحمن طارق عطيه	دور المملكة العربية السعودية لدعم القضية الفلسطينية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢ – ٢٠٠٥)	٥٤٧ – ٥٧٤
١٤	م. د. ثائر جلوي علوان	رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ للإمام ابن الصائغ محمد بن إبراهيم الحنفي (ت١٠٦٦هـ) / دراسة وتحقيق	٥٧٥ – ٥٩٦
١٥	م.د. بلال مجيد علي العبيدي	اختِلَافُ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي بَعضِ مَسَائِلِ المِيرَاث	٥٩٧ – ٦٢٢
١٦	م.د. أنسام قتيبة يحيى	التقديم والتأخير عند الزركشي (ت٧٤٥هـ) في البرهان في علوم القرآن بين التركيب والدلالة	٦٢٣ – ٦٤٢
١٧	م.د. روزا زيدان خلف عكلة م.م. عبد اللطيف عائد عباس حسن التميمي	الحكماء وأثرهم في المجتمع المصري القديم ٣٢٠٠ – ١٧٧٨ ق.م / دراسة تاريخية	٦٤٣ – ٦٨٤
١٨	م.د. عبد الحميد طارق عطية	الفتوحات الإسلامية للهند في ضوء كتاب قصة الحضارة للمستشرق الأمريكي «ول ديورانت» / دراسة تحليلية نقدية	٦٨٥ – ٧١٤
١٩	م.م. غفران قاسم علوان	الحِكَايةُ عِنْدَ العُكْبَرِي (٦١٦هجرية)/ دِراسةٌ نَحْوِيَّةٌ دَلاليةٌ	٧١٥ – ٧٣٠
٢٠	الباحثة: خديجة عبد الستار صادق سليمان	الهجرة غير الشرعية وآثارها في القانون الدولي العام	٧٣١ – ٧٥٦

٢١	م.م. أشواق قاسم توفيق حمودي	المخطط الاجتماعي والمدن الحضرية	٧٥٧ – ٧٨٤
٢٢	د. مهدي شريفي م.م. أحمد حسن صالح	عيوب أصول المحاكمات الجزائية	٧٨٥ – ٧٩٨
٢٣	م.م. عدي ذياب ضاري المعيني	مشتملات الحكم الجزائي	٧٩٩ – ٨٢٨
٢٤	م.م. سارة شاكر حميد شاكر	أثر التحليل الاستراتيجي وفق مصفوفة SWOT في تعزيز الأداء الريادي	٨٢٩ – ٨٦٦
٢٥	م.م. حسين صلاح الخرسان	الدور السياسي لحركة الإخوان المسلمون في مصر/ فترة الرئيس محمد مرسي انموذجًا	٨٦٧ – ٨٩٠
٢٦	م.م. هديل رحيم خضير م.م. رنا منير عبد الرزاق	مستوى استعمال الوسائل الحديثة في البحث العلمي لطالبات كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية	٨٩١ – ٩٢٢
٢٧	م.م. نور غسان سليمان	مصطلح «كالكلمة الواحدة» / دراسة نحوية	٩٢٣ – ٩٥٢
٢٨	م.م. علي حسين علي الجميلي	الفساد الإداري وأثره على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣م	٩٥٣ – ٩٧٨
٢٩	الباحث: مزاحم حمدي إبراهيم علي أ.م.د. أحمد عليوي حسين	الاختيارات الأصولية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في كتابه «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» في مسائل السُّنة / جمعًا ودراسة	٩٧٩ – ١٠١٠
٣٠	الباحثة: هند وليد عبد الستار داود أ.م.د. إبراهيم جليل علي	نماذج من ترجيحات ابن فرس (ت٥٩٧هـ) في سورة الأنفال في كتابه أحكام القرآن	١٠١١ – ١٠٥٠
٣١	إعداد الباحثة: آلاء عادل علوان بإشراف: أ.م.د. أسماء عبد الجبار عودة	نماذج من اختيارات الإمام الدّارَكي الفقهية / دراسة مقارنة	١٠٥١ – ١٠٨٠
٣٢	الباحث: أسعد محمد توفيق إشراف: أ.م.د. إدريس إبراهيم صالح	ترجيحات الإمام الصنعاني في كتابه سبل السلام / أحكام الطلاق إنموذجًا	١٠٨١ – ١١١٠
٣٣	الباحثة: أسماء غازي عزيز حميد إشراف: أ.م.د. ضياء الدين حمزة إسماعيل	الفرائد شرح ملتقى الأبحر / دراسة وتحقيق (الأضحية أنموذجًا)	١١١١ – ١١٣٢
٣٤	إعداد الباحثة: أزهار طارق جعفر بإشراف: أ.م.د. إدريس إبراهيم صالح	الاختيارات الفقهية للإمام البوشنجي في الأطعمة وما يؤكل وما لا يؤكل / نماذج مختارة	١١٣٣ – ١١٥٨

٣٥	اعداد الباحث: محمد إسماعيل حسين جياد آل عزيز	هجر الزوجة في الفقه الإسلامي/ دراسة مقارنة	١١٥٩ – ١١٩٠
٣٦	الباحث: عبد الجبار جاسم محمود إشراف: أ.د. محمد فرج توفيق حمود	التَّعليلُ الصَّوتِيّ عِندَ الكِرمَانِيّ فِي تَفسِيرِ اللُّبَابِ / الهَمزُ أنمُوذَجًا	١١٩١ – ١٢١٢
٣٧	الباحثة: بتول علاوي مطلك إشراف: أ.م.د. عبد الهادي محمود الزيدي	القياس وأقسامه عند القاضي أبي يعلى الحنبلي (ت٤٥٨هـ) في كتابه العدة في أصول الفقه	١٢١٣ – ١٢٤٢
٣٨	الباحث: قيس تركي محمد إشراف: م. د. عمر نواف موسى	الاختيارات الأصولية لابن عقيل في حجية الأجماع الصريح من كتابه الواضح في أصول الفقه / نماذج مختارة	١٢٤٣ – ١٢٦٤
٣٩	الباحثة: فاطمة ماجد حامد مطشر إشراف: أ.د. حيزومة شاكر رشيد	الاختيارات الأصولية لابن إمام الكاملية في مسائل دلائل فعل النبي (ﷺ) وتعارضه	١٢٦٥ – ١٢٩٢
٤٠	م.م. حسام الدين محمد سلمان	الديانة الزرادشتية والتراث الآري المشترك / دراسة مقارنة في الرموز والطقوس الدينية	١٢٩٣ – ١٣٤٤
٤١	Asst. Lect. Sajjad Abdulkareem Naeem Asst. Lect. Mustafa Salim Mhawes	Metaphorical Layers and Symbolism in Robert Lee Frost's >After Apple Picking<	١٣٤٥ – ١٣٦٠

الفساد الإداري وأثره على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣م

Administrative corruption and its impact on the Iraqi economy after 2003

م.م. علي حسين علي الجميلي

M.M. Ali Hussein Ali al-Jamili

aljumilih373@gmail.com

وزارة التربية / تربية بغداد الكرخ / ١

المستخلص

إن لظاهرة الفساد وجودًا قديمًا في كل المجتمعات وقد عرفتها البشرية منذ أقدم العصور وهي موجودة على مر التاريخ وكانت من الأسباب الرئيسة في انهيار الكثير من الانظمة والحضارات قديمًا وحديثًا وتعتبر مشكلة الفساد المحرك للكثير من الثورات والاحتجاجات في معظم المجتمعات وقد ازداد الفساد بمختلف انواعه في السنوات الأخيرة، على الرغم من المحاولات الكثيرة للقائمين على السلطة في معظم البلدان سعيهم للقضاء على الفساد الإداري والمالي، لذا يجب ان توضع خطط إستراتيجية ونوايا صادقة للقضاء على افة الفساد في المجتمعات وليس فقط الاكتفاء بالشعارات الرنانة التي لا تجدي نفعًا لان استمرار ظاهرة الفساد الإداري والمالي من شانه ان يقوض عملية النمو الاقتصادي في البلاد.

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسة، المبحث الاول تناول الإطار النظري لمفهوم الفساد الإداري، اما في المبحث الثاني فقد تناول واقع الفساد في العراق ومؤشراته، في حين تناول المبحث الثالث الأسباب المؤدية الى تنامي مشكلة الفساد وطرق معالجته والحد من انتشاره ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الفساد، مسببات الفساد، طرق معالجته

Abstract

The phenomenon of corruption has existed in ancient times in all societies and has been known to mankind since ancient times and it has existed throughout history and has been one of the main reasons for the collapse of many systems and civilizations, ancient and modern, and the problem of corruption is the engine of many revolutions and protests in most societies, and corruption of various kinds has increased in recent years, despite the many attempts by those in power in most countries to eliminate administrative and financial corruption, so strategic plans and sincere intentions must be developed to eliminate the scourge of corruption in societies, and not resonant slogans that do not work because administrative and financial corruption would undermine The process of economic growth in the country

The first dealt with the theoretical framework of the concept of administrative and financial corruption, the second dealt with the reality of corruption in Iraq and its indicators, while the third dealt with the causes leading to the growing problem of corruption and ways to address it and reduce its spread, and then conclusions and recommendations.

Keywords: concept of corruption, causes of corruption, ways to address it.

المقدمة

ليس الفساد الإداري ظاهرة جديدة بل ظاهرة قديمة موجودة منذ القدم رافقت المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها الأولى ولا تقتصر او تنحصر في مشاريع معينة، ومع تطور الحضارات وتأسيس الدول والمجتمعات تطورت وتنوعت اشكال الفساد واخذت عدة صور لكن ظل جوهره ثابت، ويستغل الفساد الإداري من قبل الموظفين او المسؤولين الحكوميين من ذوي النفوس الضعيفة الذين كل همهم مصالحهم غير المشروعة واستغلال مناصبهم وسلطتهم لتحقيق مكاسبهم الشخصية على حساب المصلحة العامة ويتجلى الفساد الإداري على اشكال متنوعة ومتعددة مثل الابتزاز والرشوة والمحسوبية والاختلاس والتربح من المشاريع الحكومية على حساب المتانة والجودة، كما ان للفساد الإداري تكلفة اجتماعية كبيرة تؤثر سلبًا في معدلات التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل القومي نتيجة للآثار السلبية كفاءة تخصيص الموارد في المجتمع.

* أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من تحول ظاهرة الفساد الإداري الى نظام في كثير من الدول النامية والانتشار السريع فيها مما ينذر بأثار مدمرة وتداعيات سلبية خطيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

* مشكلة البحث: تأتي مشكلة البحث بان ظاهرة الفساد الإداري افة خطيرة جدًا في البلاد وان الاستمرار في الفساد يمكن ان يقوض الجهود الكبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، بسبب ان تغلغل الفساد في مفاصل الدولة يعطل عملية النمو الاقتصادي.

* هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على مظاهر الفساد الإداري واسبابه ومعرفه اثاره الاقتصادية على البلاد والتوصل الى إيجاد الإجراءات الصارمة للقضاء عليه او الحد من انتشاره.

المبحث الأول: الإطــار النظري لظاهرة الفساد الإداري

* أولا: مفهوم الفساد وماهيته: ظاهرة الفساد مشكلة ازلية وجدت منذ القدم ومنذ ان وجد الانسان وعاصرت الشعوب والحضارات، وقد انتشر الفساد في كل بقاع الأرض وفي أنظمة الحكم على اختلافها وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية كانتشار النار في الهشيم، اذ كان ارتباط الفساد بالقطاع العام كما ارتبط بالقطاع الخاص وقد تنوعت اشكال الفساد، كالفساد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والقانوني والإداري، وقد تفاوتت درجته بين بلد واخر فكان لزامًا على الهيئات والمؤسسات ان تقوم بدراسته ومعرفه مؤشراته للسيطرة عليه والحد من خطورته وهنا نورد مجموعة من التعاريف للفساد وهي كما يأتي.

* تعريف الفساد الإداري: تم تعريف الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية «بانه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه او جماعته وبشكل عام وبالنتيجة فان الفساد يؤدي إلى الحاق الضرر بالمصلحة العامة « (عبد العظيم، ٢٠٠٨، ١٣).

كما عُرف الفساد الإداري: «على أنه الخروج عن المسؤوليات الوظيفية بمعنى خروج الموظف عن مقتضيات الوظيفة العامة المحددة لها التي يتعين عليه الالتزام بها رغبة في تحقيق نفع له على حساب الوظيفة « (خضير، ٢٠٠٨، ٨).

ويعرف الفساد الإداري على انه « ظاهرة سلبية تتفشى داخل الأجهزة الإدارية لها اشكال عديدة تتحدد تلك الاشكال نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع والمنظمة والنظام القيمي وتقترن بمظاهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة والوساطة والصداقة تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها الأساس وغايتها الرئيسية احداث انحراف في المسار

الصحيح للجهاز الإداري لتحقيق أهداف غير مشروعة فردية او جماعية « (مهدي، ٢٠١٩، ٤).

كذلك عرف الفساد الإداري» هو إدراك القواعد الرسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة» (الكبيسي، ٢٠٠٠، ٢٦٣).

* ثانيًا: أسباب الفساد الإداري: هنالك مجموعة من الأسباب أدت الى تنامي ظاهرة الفساد وانتشارها وكما يأتي: (الدعمي، وجبر، ٢٠١٠، ٢٥٣- ٢٥٤).

١- الأسباب السياسية: انعدام النظام السياسي الفعال وغيابه المرتكز الى مبدا الفصل للسلطات مع قلة الوعي بالأمور السياسية وعدم المام ومعرفة بالألية والكيفية التي تدار بها الأمور التنظيمية والإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة وغياب سلطة القانون والتشريعات مع غياب دولة المؤسسات.

٢- الأسباب القانونية: تأتي هنا الأسباب القانونية ويكون سببها المباشر هو عدم استقلالية القضاء لارتباط اداءه بالنظام السياسي القائم، اذ ان الاستقلالية في القضاء مبدا ضروري ومهم ويستمد أهميته من خلال وجود سلطة قضائية عادلة ونزيهة ومستقلة تزاول عملها بعدالة واستقلالية ولا تخضع بقرارتها لإرادات النظام السياسي وضغوطه وتمتلك سلطة قوية ورادعة لإشاعة العدالة والمساواة بين مختلف افراد المجتمع.

٣- الأسباب الاقتصادية: إن الدولة التي تغيب عنها الفعالية الاقتصادية يغلب عليها طابع السمسرة والصفقات التجارية التي يشوبها الفساد والتي غالبًا ما تكون صفقات مشبوهة، ويعزى انتشار هذه الصفقات المشبوهة لان مستوى التخلف والبطالة والجهل عوامل حاسمة في انتشار ظاهرة الفساد، فضلًا عن ان التدني والانخفاض في مستوى الأجور يكون تناسبها عكسيًا مع زيادة تفشي ظاهرة الفساد.

وهنالك أسباب أخرى كان لها الأثر في انتشار وتفشي ظاهرة الفساد وهي كمـــا يأتي: (هيأة النزاهة، ٢٠٠٨، ٥).

١- انعدام الرقابة وغياب الشفافية عن الأداء الحكومي للمؤسسات.

٢- غياب النظام الديمقراطي وهـــــــزالة المؤسسات السياســية.

٣- تكون الأرضية مناسبة والظروف ملائمة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤- عدم خضوع المسؤولين للمساءلة وتمتعهم بحرية واسعة بالتصرف وعدم خضوعهم لسلطة القانون.

* ثالثًا: آثار الفســـــاد الإداري: إن للفساد الإداري آثاره وتداعياته وممكن لهذه الآثار أن تكون مدمرة ومتشعبة ومتعددة ومن أهمها ما يأتي: (الماجدي، ٢٠٢٠، ١٦٣)

١. عرقلة النمو الاقتصادي وزيادة معدل الفقر والعجز عن مكافحته: لان مساعدة الطبقة الفقيرة في المجتمع تنطوي على تحويل الموارد العامة الى نشاطات تصب في إطار تعزيز النمو مثل الرعاية الصحية الاولية والزامية التعليم الابتدائي ، الا ان تلك الانشطة لا تناسب الفاسدين الذين يبحثون عن الأموال المتأتية من الفساد، فهم غير قادرين على جمع اموال ضخمة الا من خلال مستويات مرتفعة من الانفاق التي تتيح لهم استغلال فرص الفساد كمشاريع الاعمار الكبرى وعمليات شراء الاسلحة لذا لا يخدم الانفاق ولا يصب في مصلحة الفقراء سوى قدرًا متدنيًا في سلم اولويات بلدان الفساد السياسي.

٢. زعزعة الاستقرار الاقتصادي: إن إشاعة الفساد في القطاع الخاص يؤدي الى ارتفاع كلفة العمل وزيادة كلفة الإنتاج من خلال زيادة المدفوعات غير الشرعية وبالتالي زيادة النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.

٣. الحد من تقديم الخدمات الى افراد المجتمع: بسبب زيادة الأعباء وانعدام توفير

الخدمات العامة ولو بكميات محدودة او التوزيع غير العادل لها بين افراد المجتمع فضلًا عن تردي نوعيتها وصعوبة الحصول عليها بالطرق الشرعية دون التوسط او دفع الرشى او أساليب أخـــــــــرى من الفساد.

٤. زعزعة الثقة بمصداقية الحكومة وطريقة الحكم فضلا عن تقويض الديمقراطية.

٥. ارتفاع نسب البطالة بين افراد المجتمع: بسبب ضعف الدورة الاقتصادية وقلة الإنتاج الوطني وبسبب الهدر في الموارد العامة للبلد وتوزيعها في عمليات الفساد تسبب ذلك في زيادة نسبة البطالة.

٦. التلاعب في انجاز المعاملات: وهنا يتم تخطي الأصول القانونية من أجل الحصول على مبالغ مالية بطريقة غير شرعية مثل الرشى وغيرها.

٧. المحاربة من قبل الطبقات الفاسدة والمفسدين: حرب على اصحاب الكفاءات والشهادات ذوي الخبرات العالية والرافضين المشاركة في عملية الفساد مما أدى الى هجرتهم الى الخارج.

٨. ضعف كفاءة رؤوس الأموال وقلة امكانياتها: اذ يمكن لاي جهة الحصول على عقود عامة مقابل دفع الرشى دون ان يمتلك القدرة الاستثمارية المناسبة او الأرصدة المالية اللازمة.

٩. عزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار في داخل البلاد: بسبب الى هروب اغلب المستثمرين المحليين للاستثمار في الخارج لارتفاع كلف الاستثمار في الداخل نتيجة دفع الرشى للفاسدين لأنه يعتبر ضريبة إضافية الى المستثمرين كذلك المساهمة في ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره.

١٠. انعدام المساواة بين المواطنين: وهو عدم المساواة بين الافراد في المعاملات لان بعضهم سيحظى بتعامل خاص نتيجة لعلاقاتهم او ارتباطهم بالأحزاب او ارتباطاتهم

القومية والطائفية إضافة الى قابليتهم على دفع الرشى وهذا يكون سببًا في انتهاك حقوق الانسان وحرمانه من الخدمات العامة.

١١. تعطيل الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الحر: المعتمدة على التنافس في تقديم أفضل العروض والاسعار وتقديم أفضل الخدمات، اذ أصبح القطاع الخاص همه الاول تأمين الموارد بطرق غير شرعية من خلال التعامل مع الفاسدين ودفع لهم الرشى.

وعلى الرغم من تحقيق الفساد لرغبات ومارب الفاسدين والمفسدين الشخصية الا انه لا يكون بلا مقابل بل ثمن يدفعه كرشوة لإنجاز او تسريع معاملة، وهو مضطر لدفع تلك الرشوة وما دفعه الى ذلك الا الفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة ودوائرها، وقد يكون الثمن اما مادي او معنوي او نقدي، لكن في الحقيقة ان الثمن الأكبر الذي يدفع نتيجة ممارسة الفساد هو المجتمع باسـره الا وهو انهيار لكافة القطاعات والمؤسسات وبالتالي تكون النتيجة انهيار الوطن.

المبحث الثاني: واقـــع الفساد فـــي العـراق وآثاره

أولًا: ظاهرة الفساد الإداري وتطورها التاريخي فـــــي العراق: من الصعب تحليل ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق دون ان نربط هذه الظاهرة في الأنظمة الحكومية التي تتابعت على إدارة الدولة منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى الوقت الحاضر، اذ يعد العراق احد الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، إلا أنه في العراق أصبح أكثر سعةً وانتشارًا، فقد استفحلت هذه الظاهرة في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى في علاقات العراق الدولية، مما ترك انطباعًا سيئًا وتأثيرًا سلبيًا يشكل خطرًا حقيقيًا على العملية التنموية فيه، فبات العراق أنموذجًا لِّلفساد الإداري والمالي على الصعيدين المحلي والدولي .

لقد صنَّفُ العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ضمن قائمة الدول الأكثر

فسادًا في العالم، حيث فقد جاء بالمرتبة (١٥٧) في التقرير الصادر عن منظّمة الشفافية الدولية في عام ٢٠٢١. كما ان الفساد في العراق يعكس حدة الصراع على تقاسم الاقتصاد الريعي بين قوى السلطة والنفوذ والفرقاء السياسيين، وبهذا أصبح الوضع عبارةً عن شبكات عنكبوتية، فهو لا يقف (أي الفساد) عند حدود شخصيات ذي مناصب عليا في الدولة، وإنما يمتدّ ليشمل المافيات السياسية، وشخصيات خارجة عن التوصيف السياسي والطبقات الاجتماعية، تعمل وفق علاقات شخصية متشعبة مع شخصيات حكومية أو حزبية متنفّذه ولها اليد الطولى في ذلك، أو أنها تعمل بعناوين (مكاتب اقتصادية) تكون تابعة الى الاحزاب السياسية أو الى مليشيات وعصابات مسلّحة متنفذة. اذ تصف ممثلة بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) (جينين هينيس-بلاسخارت)، الفساد في العراق بأنه «سبب جذري رئيسي في الاختلال الوظيفي في العراق، وبصراحة، لا يمكن لزعيم أن يدعي أنه محصن منه». (منظمة الشافية الدولية، ٢٠٢٣).

كما أن هنالك من يرى أن مسببات الفساد في الدول النامية ومنها العراق قد تختلف عنه في الدول المتقدمة حيث تساعد قلة المساءلة او انعدامها على اتساع حرية التصرف للمسؤولين الحكوميين والمتنفذين في الدول النامية على تكوين بيئة نشطة لنمو الفساد إلى حد كبير، كما أن كثرة المشاكل الاجتماعية كالبطالة وانتشار الفقر بين فئات المجتمع، بالإضافة إلى وجود العلاقات الشخصية قد زاد من حدة الميل نحو ممارسة الفساد بشكل واسع في الدول النامية بخلاف الدول المتقدمة التي تتمتع بخلوها نسبيًا من مشاكل الفساد لوجود صرامة في القانون والمسالة فضلًا عن الارتفاع في الحريات الأمر الذي اسهم في انخفاض معدلات الفساد بشكل ملحوظ.

كما أن الفساد الإداري والمالي في العراق ليس وليد الحاضر بل هو فساد متجذر في

البنية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة العراقية الحديثة والتي كانت بداية تأسيسها على أسس عرقية وطافية مما بلور ظاهرة الفساد الخطيرة على البلاد والتي تقف عقبة وعائقًا امام تقدم التنمية على مختلف الأصعدة ، فالكثير من المشاريع التي تقام في العراق يكون مصيرها الفشل بسبب الفساد التي يشوبها او بالأحرى تكون مشاريع وهمية تصرف لها الأموال الطائلة وتذهب إلى جيوب الفاسدين والمتنفذين مستغلين بذلك مواقع المسؤولية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة للبلاد، كما أن استمرار ظاهرة الفساد وانتشارها في البلاد تؤدي إلى فقدان العدالة الاجتماعية في المجتمع وإشاعة حالة من الفوضى وفقدان الامن الاجتماعي، وظهور العصابات والمافيات في البلاد مما ينجم عن حالة من الاضطهاد والاغتيال والفقر والهجرة الجماعية والتهجير وانتشار المحسوبية وغياب الكفاءات العلمية عن المواقع الإدارية والعلمية،(عبد، ونعمان،٢٠١١، ٧١).

ثانيًا: آثـار الفساد الإداري على الاستثمار في العراق:

من خلال معرفة العوامل والأسباب المتعددة للفساد الإداري والمالي المباشرة وغير المباشرة بالإمكان ان نستنتج تأثيرٌ الفساد على جودة وكفاءة الاستثمار بشكل عام وانخفاض مستويات الكفاءة في البنيةٌ التحتية بسبب الحجم الهائل من الرشى التي تعد من الموارد المخصصة للاستثمار. ولن يخاطر أي مستثمر أجنبي من إدخال أمواله بغية الاستثمار إلى أيةٌ دولة ومن ضمنها العراق ما لم يشُعر ان هنالك بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار للاطمئنان على أمواله من الأخطار التجاريةٌ وغيرٌ التجاريةٌ، وهذا الشعور بالاطمئنان لن يتُحقق طالما ان هناك فساد اداري ومالي في الدولة وما يلقيه هذا الفساد من عواقب وخيمة لا يحمد عقباها على الاقتصاد الوطني وثقة الأطراف به الى جانب تأثر العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية فضلًا عن العوامل القانونية

بمشكلة الفساد المستشري في مفاصل الدول وما يخلف من اضرار وعواقب وخيمة على الاقتصاد، إذ يؤثر الفساد بشكل كبير على البيئة الاستثمارية للبلاد مما يؤدي الى الإخفاق في جذب الاستثمارات الأجنبيةٌ، والى هروب رؤوس الأموال المحليةٌ بالإضافة الى انه يتسبب في هدر الموارد بسبب التعارض في المصالح الشخصية.

مع المشاريع التنمويةٌ العامة، ويودي الفساد أيضًا إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية وعدم الحصول على المساعدات الأجنبةٌ وذلك لغياب التقديرٌ، فضلًا عن بروز المحسوبيةٌ والمحاباة في شغل المناصب العامة وفي إقامة المشاريع الربحيةٌ، وفي كثير من الأحيان لا تمنح الامتيازات والتراخيص إلى المشروعات ذات إنتاجيةٌ العالية بسبب انها لا تقدم الرشاوي والعمولات، كذلك يؤدي الفساد المستشري ذلك إلى ضعف كفاءة القطاع الخاص وعدم مساهمته في التنميةٌ الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الخارجيةٌ إلى البلاد الذي يعاني من شبهات فساد وترهل في جهازه الإداري، فالمخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المستثمر بسبب شيوٌع الفساد الإداري والمالي تؤدي الى عجز البلاد عن تسديد التزاماتها والوفاء بها أو التوقف عن السداد أو الإفلاس أمام المستثمر.

ففي بلدنا بات الفساد في أعلى مستوياته، وأصبح المناخ الاستثماري فيه غير مرغوب فيه من قبل الأفراد والشركات للاستثمارات وجلب رؤوس الأموال اليه، لما قد يؤول الأمر إلى بالنهاية إلى خسارة تلحق بالشركات الاستثمارية أو تقييد حريةٌ المستثمر في تحويل أصول استثماره وأرباحه الى الخارج، او العوائق الأخرى التي تضر بالمستثمر مثل الازدواج الضريبي الذي يمثل عائق امام الشركات الاجنبية المستثمرة في البلاد أضف الى ذلك الأضرار التي تصيب المستثمر بسبب اعمال الانتقام ما بين الفاسدين أنفسهم لتضارب مصالحهم أو عمليات النهب والتخريب، كما ان انتشار الفساد الإداري

والمالي في الأجهزة الحكومية الذي يصيب مفاصل الدولة بالشلل ويقلل من شرعيتها امام الجماهير، وصارت حقيقة وأدراك امام المواطنين بان الموظفين الحكوميين على اختلاف مستوياتهم مجرد عناصر متورطة في الفساد وكل همها تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة البلاد، ونتيجة لكل ما تقدم يكون النظام السياسي في البلاد معرضًا لهزات، وبالتالي يوثر تأثير مباشر على حركة الاستثمار داخل البلاد وهذا يظهر جليًا في بلدنا العراق، (عثمان، ٢٠١٨، ٩٠- ٩١).

ثالـــــثًا: الآثار الاقتصادية للفساد الإداري في العراق:

هنالك مجموعة من الاثار الاقتصادية والاجتماعية تؤثر وبشكل مباشر على حياة الإلاف وعلى داعمي الخطط التنموية المتبعة من قبل الدولة والتي لها دور مباشر وهي كما يأتي:(نعمان، وعبد،٢٠١١، ٧٥-٧٨)، (الدعمي، وجبر،٢٠١٠، ٢٦٤-٢٦٧).

١. يؤثر الفساد على أداء وفعالية القطاعات الاقتصادية ويحمل ابعادًا اجتماعية لا يستهان بها.

٢. تأثير الفساد على حافز الاستثمار: يؤدي الفساد الى تدني كفاءة الاستثمار العام وانخفاض مستوى الجودة فـي البنية التحتية العامة بسبب الرشوة التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها بالشكل الصحيح وتزيد تكلفتها، كما يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار لان المستثمرون ورجال الاعمال في البيئة الفاسدة يتحملون اعباء إضافية عند الشروع بالأنشطة الاستثمارية لذا يتوجب عليهم القيام بدفع الرشى لكي يتم السماح لهم بمزاولة أعمالهم الاستثمارية مما يؤدي دفع الرشى الى زيادة التكلفة للمشاريع والاعمال خاصة تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فقدان التأكد من قوة الاقتصاد مما يقلل ذلك من حافز الاستثمار لطبقة رجال الاعمال والمستثمرين وبالتالي يتأثر الاستثمار في الاقتصاد العراقي.

٣. يؤدي الفساد الى تقليل الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة: اذ يأخذ الفساد في هذه الحالة بصورة التهرب الضريبي، او كيفية الحصول على بعض الإعفاءات الضريبية غير المشروعة هذا من جانب، ومن جانب اخر يزيد الفساد من تكلفة بناء وتشغيل المشاريع العامة، ويؤدي بالتالي الى نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، اذ ليس بإمكان الحكومة القيام بتطبيق السياسة المالية السليمة المرسومة للدولة كما تزداد حدة المشاكل في حالة التمويل بواسطة الجهاز المصرفي مما يولد عدم استقرار الاقتصاد وزيادة نسبة التضخم الامر الذي يعيق من عملية النمو الاقتصادي في البلاد.

٤. إن للفساد الإداري المالي اثار سلبية خطيرة على النمو الاقتصادي: من خلال خفض معدلات الاستثمار وبالتالي يؤدي خفض حجم الطلب الكلي ومن خلاله يتم ينخفض معدل النمو الاقتصادي في البلاد، وما يرافق هذا الفساد من القيام بدفع الرشى العينية والمادية يؤدي الى خفض الاستثمارات في الدول التي يوجد فيها الفساد لان كثيرا من المستثمرين ورجال الاعمال يعتبر هذا الفساد نوع من الضرائب فيلجئ الكثير منهم الى خفض استثماراتهم.

٥. إن وجود الفساد أدى الى دفع الكثير من المواهب والكفاءات العلمية العالمية إلى التورط في هذا الفساد: مما يؤدي إلى ابعاد هذه الكفاءات عن الإعمال التي أصبح أداء الكثير منها منتجًا الأمر الذي يؤدي الى خفض النمو الاقتصادي للمجتمع والتفريط بهذه النخب الكفوءة وعدم الاستفادة المثلى منهم.

٦. يعمل الفساد على التقليل من نوعية المرافق العامة وكفاءتيها: ويكون ذلك خلال، ارسال العطاءات التي يشوبها الفساد لان ذلك سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة لمؤسسات اقل كفاءة، ولكنها قامت بدفع الرشى ويقلل هذا بدوره من تدني نوعية الخدمات العامة وانخفاض كفاتها ولا يشجع المشاريع الإنتاجية والتحويلية على

الاستفادة من وفورات الحجم لهذه المشروعات وبالتالي يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي للبلاد الذي ينمو على مثل هذه المشاريع.

٧. يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل: يقلل الفساد من مقدرة الطبقات الكادحة والفقيرة على كسب عيشهم بالمقابل يتمتع الفاسدون بكافة الامتيازات والأموال والحياة المترفة لهم ولعوائلهم على حساب الطبقات الفقيرة التي تعاني من شظف العيش.

المبحث الثالث

تنامي مشكلة الفساد في العراق- الحد من انتشاره - طرق معالجته

اولًا: أسباب تنامي مشكلة الفساد في العراق:

إن مشكلة الفساد الإداري والمالي في العراق مسالة خطيرة ومتجذرة وإن استمراها يهدد كيان الدولة برمتها بسبب انتشارها بشكل مخيف في كل مفاصل الدولة وان لم نجد لها الحلول المناسبة فان نتائجها خطيرة على الدولة، وهنالك مجموعة من الأسباب كان لها الدور الكبير في تنامي مشكلة الفساد وهي كما يأتي: (مطر، ٢٠٢١، ٢١٩-٢٢٠)،(الفتلي، ٢٠٠٩، ٩٩-١٠٠)

١. أسباب سلوكية وتربوية شائعة في المجتمع: إن فقدان الاهتمام وعدم غرس الاخلاق الحميدة والقيم الدينية في نفوس الأطفال وترسيخها في عقولهم، يؤدي الى ظهور سلوكيات غير مقبولة ومبتذلة مثل عدم احترام النظام والقانون وانعدام المسؤولية وقبول الرشوة، وبالتالي تكون عاقبة سيئة للتنشئة الاجتماعية للموظف او المسؤول الإداري، مما يسفر عن فساد الاخلاق والقيم الاجتماعية بشكل عام.

٢. ضعف الدور الرقابي على الاعمال من قبل أجهزة الدولة الرقابية: انتشار ظاهرة الفساد في البلاد سببه ضعف الدور الرقابي من قبل أجهزة الدولة وعدم القدرة على

ممارسته، بالإضافة الى عدم تفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي وعدم محاسبة المقصر على المخالفين، فضلًا عن ضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة اليها أو المحاسبة عليها كذلك الافتقار الى استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة في نظم الرقابة.

٣. إن جزء كبير من اتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي ناجمة عن مرض نفسي متراكم لدى الموظف الحكومي: فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الرواتب والأجور وتحسن الوضع المالي للموظف الحكومي الا انه لا زال يمارس عملية الفساد الإداري والمالي وبدون هوادة، فالموظف الفاسد يرى ان تحقق التوازن المالي لديه يأتي عن طريق الرشوة والهدية وهي اجر خاص جراء بذله جهد معين، وهنا يصبح القطاع العام قطاعًا خاصا في نفس الوقت، في حين ان الراتب الحكومي حقه من ثروة البلاد وعند ذلك يتحقق لديه التوازن المالي.

٤. إن اتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي برجع سببه الى الأنظمة التي حكمت العراق وتراثها الفاسد: إن ما خلفته الأنظمة الفاسدة التي توالت على حكم العراق من قرارات مجحفة بحق الشعب العراقي من الفقر والحرمان وتردي الأوضاع المعيشية، أسهمت بشكل كبير في انحراف عدد كبير من أبنائه عن القيم الأخلاقية السامية وتعاليم ديننا الحنيف والأخلاق الوظيفة التي تعد أساسًا لتطور المجتمعات والشعوب وتقدمها فعندما تفسد الحكومات تفسد الشعوب.

٥. سوء اختيار الشخصيات للمناصب والمسؤوليات العامة: إن سوء اختيار الأشخاص في المناصب الحكومية يعد سبب مباشر في انتشار الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة، بمعنى ان عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ولعل من أسباب الاختيار هو عدم توفر اليات دقيقة ومنظمة تضع الشروط والمواصفات

في الشخص المتقدم لتسنم المسؤولية او الوظيفة، فضلًا عن هناك أسباب أخرى تضع شخص لا يصلح ان يستلم منصب عام ليقوم بالتحكم بمصائر الناس لا لأنه شخص كفوء ولكن لأسباب سياسية واجتماعية، تتمثل في تفضيل الأقارب والمعارف في مجال التعيين، وهنا يكون الخطأ من المسؤول الإداري في تعيين هكذا موظفين وجعلهم في موقع المسؤولية واتخاذ القرارات، خلاصة الفول ان هذا الاجراء ينعكس سلبًا على الأداء الوظيفي في جميع المناصب الإدارية في الدولة العراقية، بل ويأتي بالضرر لهيبة الدولة وسمعتها ومصالحها ومصالح الناس.

٦. التردي في الخدمات المقدمة الى المواطن وقلة المؤسسات والمرافق العامة التي تخدم المواطنين: وهي من أكثر الأمور التي تسبب الاستياء بين افراد المجتمع بشكل عام، فالمواطن الذي يشعر بانه مهمش ولا ينال استحقاقاته ولا تشعره الدولة بانها تهتم به وتسعى جاهدة الى تقديم افضل الخدمات له، بالتالي سيلجأ هذا المواطن الى ايه وسيلة متاحة له بصرف النظر عن ما اذا كانت هذه الوسيلة مشروعة او غير مشروعة في سبيل استرجاع حقوقه المغتصبة من قبل رؤوس الفساد من المسؤولين وغيرهم، اذ يكون اهتمامه قد انصب على كيفية حصوله على حقوقه، كما ان هنالك فئة في المجتمع تلجا في بعض الأحيان الى تخريب وتلاف الممتلكات العامة لأنه يشعر بانها ليست له ولا لأفراد المجتمع بل يراها ملكًا الى المسؤولين الفاسدين لأنه قد حرم خدماتها.

ثانيًا: التدابير الواجب اتباعها للحد من انتشار الفساد الإداري والمالي في العراق:

بما أن ظاهرة الفساد ظاهرة ديناميكية ومركبة في آن واحد، فأن مكافحة الفساد ينبغي لها أن تشتمل على مجموعة من التدابير تعمل على مختلف الجبهات وليس على جبهة واحدة كإنشاء مكتب لمحاربة الفساد، وزيادة العقوبات او القيام بزيادة مرتبات موظفي القطاع العام، ومن ثم نتوقع نتائج سريعة.

كما ينبغي لنا الاعتراف بان مكافحة الفساد حرب لا يمكن حسمها خلال شهور أو حتى سنوات قليلة بل نضع في الحسبان انها ستكون حرب طويلة، إضافة إلى ذلك ينبغي أن لا نطمح للقضاء على الفساد كليًا، ذلك لان تحقيق هذا الهدف ربما سيكون شبه مستحيل فضلا عن انه سيكون مكلف جدًا سواء في شكل زيادات كبيرة في أجور العاملين في القطاع العام والقطاع الحكومي أو في شكل تطبيق عقوبات شديدة وصارمة على من يثبت تلطخ ايدهم بالفساد وبدلًا من ذلك ينبغي مكافحة الفساد الإداري والمالي حتى يصل إلى ذلك الحجم الذي تساوي التكلفة الاجتماعية الحدية مع المنفعة الحدية الاجتماعية للمنافع الناتجة عن مكافحتيها، والحقيقة التي يجب ان تقال انه لا توجد دولة او مجتمع يخلو من الفساد لذا يتوجب الاهتمام بالتكلفة الاجتماعية لهذا الفساد، (عبد، ونعمان، ٢٠١١، ٨٢).

ولكي تتم معالجة الفساد الإداري والمالي في العراق والحد من انتشار هذه الظاهرة يجب ان تتوفر مجموعة من الارادات متمثلة بالإرادة السياسية الحقيقية وهي من مسؤولية الدولة وتقع على عاتقها، أم الإدارة الأخرى وهي إرادة شعبية قوية وتقع على عاتق المجتمع، فضلًا عن الإرادة الدولية الصادقة، تعمل هذه الارادات مجتمعة للقضاء على الفساد الإداري والمالي المستشري في جميع مفاصل الدولة، (النجار ٢٠٠٩، ١٩٧).

وهناك مجموعة من التدابير والإجراءات للحد من انتشار الفساد كما يأتي: (الفتلي، ٢٠٠٩، ١٠٩).

١. وضع القوانين الشفافة والصارمة وإعادة النظر بالكثير من القوانين التي من شانها ان تدفع المواطن للفساد كقوانين الضرائب بالإضافة الى إيجاد الرقابة والمسألة الفعالة على جميع المستويات فضلا عن العمل وفق الية مبدأ الثواب والعقاب.

٢. العمل على رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع بتحسين الرواتب والأجور وتوفير

الخدمات الضرورية للمواطنين باستمرار.

٣. استخدام الأساليب الحديثة والمتطورة في اعمال الحكومة كالإدارة الالكترونية، إذ أن انتشار تكنولوجيا المعلومات من شانه أن يحسم الكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه الحكومية مما يعمل على الارتقاء بخدمة المواطنين.

٤. العمل على تنمية عامل الولاء وحب الانتماء للوطن واحترام القوانين والناس وإطاعة الأوامر والحفاظ على الممتلكات العامة لأنها ملك للجميع.

٥. الابتعاد عن كل الأمور السلبية في مواجهة الفساد في المجتمع بحجة عدم الانتماء لأي من طرفي الفساد (دافع الرشوة ومستلمها) لان محاربة الفساد مسؤولية الجميع.

٦. الاهتمام بالتربية الأسرية والتمسك بتعاليم الدين الإسلامي لما لهما من دور كبير في تعزيز الرقابة الذاتية فضلًا عن الدور الكبير في بناء الشخصية السليمة والقويمة للفرد والتي تكون رادعًا قوياً في الابتعاد عن الفساد.

ثالثًا: الطرق والأساليب المتبعة لمعالجة الفساد الإداري والمالي في العراق:

لقد بينا فيما سبق ان الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمًة عرفتها المجتمعات الإنسان وله صور مختلفة، الا ان الفساد المنتشر في المجتمعات الحديثة أصبح أشد فتكًا وأكثر تعقيدًا من صوره السابقة نظرًا للتحولات في الظروف الاقتصاديةٌ والاجتماعية والسياٌسيةٌ والتطور التكنولوجي لتلك المجتمعات.

والفساد عندما ينتشر في داخل مفاصل الدولة وتغلغل بشكل مخيف في داخلها بحيث أنهك الأجهزة الحكوميةٌ وأصبحت شبة عاجزة وغير قادرة على معالجته والتصدي له، فقد ضٌعف من أدائها وتسبب بهدر مواردها وبالتالي جعلها ضعيفة عن القيام بواجباتها تجاه الأفراداً ان اثر الفساد يقع أكبر اثاره وسلبياته على الطبقة الفقيرة بمعنى عدم قدرتهم على تحمل التكاليف عن طريقٌ تحولٌ أموال الدولة بصورة غير

مشروعة، فالفساد يقُو) الخدمات مثل الصحة والتعليم وخدمات الماء والمجاري و الطاقة الكهرباء) وغيرها من الخدمات الأخرى التي يكون الفرد بأمس الحاجة لها، لذلك تزايد سعي الدول جاهدة الى مواجهة تحدي الفساد وحظى باهتمام كبير من قبلها نظرًا للمشاكل الاقتصاديةٌ التي خلفها الفساد وتراكم الديوٌن الخارجية، فضلا عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدني معدلات الإنتاجية في القطاع العام وانخفاض استقطاب الاستثمارات الأجنبيةٌ، من خلال القيام بوضع استراتيجية وطنيةٌ لمكافحة الفساداً حيث تم وضع الاستراتيجية التي تتناسب مع خصوصيةٌ كل دولة وتلائم بيئتها لكي ترسم ملامحها العامة لرؤيتها المستقبلية حول قدرتها للتصدي للفساد بحيث تكون متفقة ومتلائمة مع بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ (عثمان،٢٠١٨، ٨٧).

وفيما يأتي مجموعة من الوسائل والسبل لمكافحة الفساد الإداري والمالي وكما يأتي: (جبر والدعمي،٢٠١٨، ٢٨٤).

١. من اهم الوسائل لمكافحة الفساد الالتزام بممارسة الديمقراطية والحفاظ عليها في المجتمع لان كلما انخفض مستوى ممارسة الديمقراطية وبرزت فيها ملامح الدكتاتورية ازدادت فرص الفساد وذلك نتيجةً لضعف أو انعدام الضوابط والاجراءات الرقابية التي تمارس من قبل المجتمع عن طريق مختلف المؤسسات كالصحافة والاعلام وغيرها، وتشير الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تسوها الدكتاتورية وتسيطر فيها الدولة على جميع القرارات الاقتصادية تكون معدلات الفساد فيها أكثر ارتفاعًا.

٢. قيام الحكومة العراقية على إنشاء وتأسيس مجموعة من المؤسسات الرقابيةٌ سواء كانت رقابة داخليةٌ متمثلة بمكتب المفتش العام أو خارجيةٌ متمثلة بهيأة النزاهة وديوٌان الرقابة الماليةٌ، اذ تعمل هذه المؤسسات مجتمعة كل حسب اختصاصها على المساهمة في

منع الفساد بكافة أنواعه ومكافحته، واعتماد الشفافيةٌ في إدارة شؤون الحكم على مختلف المستويات.

٣. القيام بتسهيل وسائل العمل وتبسيطها وجعل أوقات محددة لإنجاز المعاملات اذ يعد هذا الاجراء عاملا مهماً في طريق مكافحة الفساد لتضمنه امرين مهمين تصبان في مصلحة المواطن، أحدهما انجاز المعاملات بأقصر وقت ممكن والامر الاخر انجاز المعاملات بأقل تكلفة ممكنة.

٤. الاعتماد على معيار الكفاءة والخبرة في تقلد المناصب الإدارية وأداء الإعمال مع ايجاد برنامج او الية من اجل تكريم الموظفين والعاملين في القطاع العام والخاص من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة بأداء الاعمال المكلفين بها.

٥. توفير غطاء اعلامي حر لإعمال مكاتب المفتشين العامين وهيأة النزاهة بعيدا عن تسييس قضايا الفساد من اجل الوصول إلى أفضل الطرق لمكافحة الفساد الإداري والمالي وفضح رموزه إضافة الى ذلك العمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وزجها في مكافحة الفساد وهي واحدة من المهمات الرئيسية والأساسية لها.

٦. إعادة النظر بالطرق والأساليب المتبعة في ادارات الدولة وعمل المؤسسات كافة لغرض تبسيطيا

ليكون عملها أكثر مرونة وتحديد أصول لإنجاز المعاملات.

٧. العمل على ترشيد السياسات والإصلاح الهيكلي، اذ تكون من اهم السبل لمحاربة الفساد هي معالجة الأسباب المنشئة له ويكون ذلك من خلال وضع إستراتيجية لإصلاح المؤسسات الحكومية واساء قواعد المسائلة والضرب على ايدي الفاسدين بما يتلاءم مع المصلحة العامة للدولة، (الفتلاوي،٢٠١٧، ٢٢١).

٨. إيجاد نظام ثابت للمكافئات والعقوبات بمعنى مكافئة الموظف المجتهد والكفوء في

عمله، ومعاقبة الموظف الفاسد مع ضمان رواتب مجزية للموظفين، مع استخدام الردع لسلوك الموظف الفاسد بتوجيه له اقصى العقوبات والتي من شانها ان تترك اثرًا في تاريخه الوظيفي كالتشهير به او حجب الثقة او خفض مكانته المهنية والعلمية، (غافل، ٢٠٢٣، ٨٠)

الاستنتاجات والتوصيات

اولًا: الاستنتاجات

١. أصبح الفساد من الظواهر السلوكية المنتشرة في المجتمع بصورة عامة وليس فقط في المؤسسات الإدارية ويجب القضاء عليه.

٢. الفساد متجذر ومنتشر بشكل مخيف ويهدد كيان الدولة ويأثر بشكل مباشر على النمو والتنمية الاقتصادية.

٣. يؤثر الفساد وبصورة مباشرة على إيرادات الدولة المتحصلة من مختلف القطاعات لتغلغله في جميع مفاصل الدولة.

٤. ليس بمقدور الفساد الاقتصادي ان ينشأ او يتكون من بيئات صالحة، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير الصالحة والسيئة تعتبر من اهم الأسباب الدافعة للفساد.

٥. الفساد إذا ما شاع في المجتمع فانه سيؤدي الى المساهمة في الفقر وعدم توزيع الدخول بشكل عادل ويؤدي إلى تقليص فرص الفقراء وأصحاب الدخل المحدود في الحصول على نصيبهم الموضوعي من الوظائف فضلا عن فرص الترفيع والتدرج الوظيفي.

٦. يؤثر الفساد وبشكل مباشر على النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد ويعتبر العدو الأول للنمو الاقتصادي، فالدول التي ينتشر فيها الفساد لا يكون فيها لا نمو ولا تنمية اقتصادية.

ثانيـًا: التوصـــــــيات:

١. الفساد الإداري والمالي مستشري بشكل مخيف في جميع مفاصل الدولة وان لمتتم معالجته او الحد من انتشاره يمكن ان يهدد كيان الدولة، إذ ان البدء بعملية محاربة الفساد يتطلب اصلاحًا سياسيًا متمثلا بمشاركة فئات المجتمع بعلمية صنع القرار السياسي.

٢. يجب التركيز على تحصين الموظف الحكومي في القطاع العام ضد انماط الفساد ومخاطره من خلال الوعي الديني والأخلاقي، وتنظيم دورات متعددة ودورية للموظفين الحكوميين يتم فيها بيان مخاطر الفساد الإداري بغية عدم الوقوع فيه مع بيان الموقف الشرعي والقانوني منه.

٣. يجب معالجة المشاكل في الاقتصاد العراقي مثل البطالة والتضخم والتي لها دور كبير في انتشار مظاهر الفساد في البلاد.

٤. العمل على رفع الرواتب والأجور للموظفين والعمال مع إيجاد نظام للحوافز يمكنه ان يقلل من الفساد الإداري والمالي.

٥. توفير الخدمات الأساسية وتحسين البنى التحتية لجميع أفراد المجتمع مع تقسيم عادل لعوائد النفط وحسب الدستور الذي يقر بملكية الشعب للعوائد النفطية حتى ندعم ونرمم إحساس المواطنة ويزاد الحرص والولاء للوطن وبالتالي المحافظة على الأملاك العامة.

٦. القيام بكشف جميع الموظفين الفاسدين والمسيئين سواء كانوا افرادا او جماعات ومعاقبتهم باشد العقوبات لكي يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه بان يمضي في طريق الفساد.

٧. العمل على إعادة النظر بالقوانين والآليات المتخصصة بمعالجة أمور الفساد بكل اشكاله في الدولة على نحو يجعلها أكثر فاعلية واستجابة للتطورات والمتغيرات التي يتخذها المفسدون في تغطية نشاطاتهم الإجرامية.

المصـــادر

١ . عبد العظيمٌ، حمدي، ٢٠٠٨، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة ١، الدار الجامعيةٌ، الإسكندرية، مصر.

٢ . خضير، اردان حاتم، ٢٠٠٨، أثر الابداع الاستراتيجي في الحد من الفساد الإداري دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد ٢٠٠٨، العدد ٤ .

٣. مهدي، ساهر عبد الكاظم، ٢٠١٩، الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة، المجلد ١٣، العدد ٢٠٥ .

٤ . الكبيسي، عامر، ٢٠٠٠، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٢٠، العدد ١ .

٥ . الدعمي، عباس كاظم، وجبر، احمد حسين، ٢٠١٠، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ٧، العدد ٢٦ .

٦. www.nzaha@yahoo.com

هيأه النزاهة العامة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

٧. الماجدي، عبد السلام ياسين، ٢٠٢٠، أنواع الفساد الإداري والمالي والاشكال الجديدة للفساد، مجلة الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٢، العدد ٢ .

٨. عبد، غسان فيصل، ونعمان، فاتن سعد، ٢٠١١، الفساد الإداري أسبابه- اثاره- سبل معالجته، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١، العدد١ .

٩. عثمان، علي حمزة عباس، ٢٠١٨، محاربة الفساد الاداري، مجلة النهرين للعلوم القانونية، المجلد ٢٠، العدد ٢.

١٠. مطر، ورود جمعة، ٢٠٢١، الفساد الإداري واهمال المصلحة العامة في دوائر الدولة، مجلة دراسات تربوية، العدد ٥٥.

١١. الفتلي، إيثار عبود كاظم، ٢٠٠٩، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

١٢. النجار، يحيى غني، ٢٠٠٩، الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٥، العدد ٥٤.

١٣. الفتلاوي، ايناس عباس يونس، ٢٠١٧، مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته دراسة نظرية، هيأة النزاهة، دائرة التحقيقات، العدد ١٠.

١٤. غافل، انيس مجيد جابر، ٢٠٢٣، أنماط الفساد الإداري ودرورها في إعاقة الجهود التنموية دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير، جامعة القاسية.

١٥. منظمة الشفافية الدولية ،٢٠٢٣، الفساد باق ويتمدد في العراق.

مجلة السلام الجامعة
للعلوم الانسانية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE JOURNAL

NO. 20

الرقم الدولي للمجلة
(2522 - 3402)
ISSN - 2959555-X (Print)
ISSN - 29595541- (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

August
A.H 1447- A.D 2025

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مطبعة انوار دجلة
موبايل ٠٧٧٠٧٩٩٢٦١٧